مصافحة (تصوير: صالح محمد)

الحكومة تراجع

ـن باع بيته» في مداولتيه الأولى والثانية

الفضل: ودنا مساعدة الـ 800 أسرة لكن لا يجوز على حساب المنتظرين للبيوت وأصحاب الطلبات الإسكانية

عبد الصمد: المديونيات الصعبة كانت خمسة مليارات أعطوها مثل الماي وروح شوف أخ نبيل من وافق عليها

وتحرير المحاضر اللازمة لذلك واحالتها الى جهة التحقيق.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

مراقب مجلس الامة احمد لاري يؤجل انعقاد الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.ثم بعد ذلك افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة بعد اكتمال المصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين من النواب والوزراء هم :رئيس الوزراء —وزير الخارجية —وزير الدفاع —وزير التجارة —احمد مطيع —فيصل الشايع —مبارك الحريص —روضان الروضان —سلطان اللغيصم —صالح عاشور —عادل الخرافي —حمد الهرشاني —عبد الله التميمي —محمد الحويلة .بينما غاب عسكر العنزي عن جلسة الأمس دون انذار.

وانتقل المجلس لمناقشة المداولة الثانية لقانون الحج والعمرة

وزير العدل يطلب بالسماح بدخول الفريق المساند والمجلس يوافق

الوزير يعقوب الصانع:ايمانا بتعاون الحكومة مع المجلس فان اغلب التعديلات تم التوافق عليها ما عدا تعديلين اولهما يتعلق باصحاب الحملات حيث لا يمكن دخول اصحاب الحملات في لجنة تنفيذية والسؤال كيف اذا تم ادانه احد اصحاب الحملات وهو ضمن اللجنة التنفيذية ويشارك في التفتيش واصدار القرار.. لو ان اصحاب الحملات لهم اتحاد او كيان قانوني كان يكون امرا محمودا.. التعديل الثاني في القانون الحالي فيه اساسا عقوبة الحبس فكيف يتم رفع هذه العقوبة في هذا القانون وهو الهدف منه الردع فلا يمكن ان تحمي اصحاب الحملات ونترك الحجاج ..والتعديل الذي يري برفع عقوبة الحبس والابقاء علي الغرامة 20 الف فماذا اذا قدم احد اصحاب الحملات شكوى وكسب 100 الف وخالف يدفع ال 20 الف لا مشكلة وبالتالي ما نكون حمينا الحجاج لابد من اقرار عقوبة سالبة للحرية هي الحبس للمخالف لردع المخالفين

عبد الحميد دشتي بصفته مقرر اللجنة التشريعية:

نشكر معالي الوزير علي توضيحه الذي تفضل فيه.واعتقد ان التعديلين يمكن احتواؤهما في لجنة العليا لتنظيم شؤون الحج والعمرة ..الحملات بصدد انشاء نقابة او جمعية ترعي مصالحها فمن الممكن ان نعدل بالقول اثنين

حماد : المواطنون لم يأخذوا أرضا من الدولة وإنما حصلوا على قرض وسددوه ومن ثم يحق لهم قرض آخر

العبدالله خلال الجلسة

ممن يمثلون كيان اصحاب الحملات بدلا من اثنين من اصحاب الحملات يختارهما وزير الاوقاف والامر متروك للمجلس

عدنان عبد الصمد :اذكر الاخ الوزير الذي قال ليس فيه تعديلات جوهرية..القانون لو صدر كما جاء في المداولة الاولي كان ممكن يسبب مشاكل اجتماعية في البلد لذلك تمت تعديلات جوهرية ..ايضا الوزير يقول ما تلقون فيني نبي نعرف هل سيظل

الطريجي: أطالب وزير الإسكان بالاتجاه للقطاع الخاص لحل المشكلة الإسكانية فالروتين الحكومي لن يسعفك

عبدالصمد يدلي بدلوه

الوزير الصانع قائلا :ما يلتفت الي حديثي ..الاخ الوزير شنو انا قلت الحين ؟! والوزير ما يجيب

عبد الصمد لا نريد فلتم اصحاب الحملات يا سراجين يا فلامة

وزير الاوقاف :الحكومة هي من تقدمت بهذا القانون وتريد اقراره ولا نضع العصا في الدواليب ولم تقدم اي تعديلات مكتوبة من النواب علي القانون بعد اقرار المداولة الثانية

عدنان عبد الصمد :كلام وزير

الدويسان : التوافق الذي وصلنا عليه مع الحكومة هو افضل الحلول والحكومة ليست متعسفة في ما قدمته من حل

وزيرا للاوقاف مدي الحياة ..في حالة وجود اي تعارض مصلحة بصورة مباشرة او غير مباشرة فلا يشترك عضو

حمدان العازمي: مادة فيها شبهة دستورية كيف تم التصويت عليها .. وأين الخبراء الذين راجعوا المشروع قبل التصويت

الحملة بالنقاش في اللجنة العليا لتنظيم شؤون الحج والعمرة

عدنان عبد الصمد ينتقد

العمر : وزير الإسكان وعد بعدم رد القانون ومع ذلك الحكومة قامت برده في الإجازة الصيفية بحجة أنه يخالف الدستور

مشاورات نيابية

يا نواب احترموا تصويتكم السابق .. يجب أن يصوت المجلس برفض رد القانون نحن أمام مبدأ وهذا القانون دستوري

لحظات قبل التصويت

الاوقاف فيه تناقض واتوا بالمضبطة لنروا هذا التناقض والتراجع في الكلام هذا شغل محامين

ويعلق عبد الحميد دشتي :سيد طيبت فيني يا سيد

عدنان عبد الصمد :مرة يقول وزير الاوقاف وجود اصحاب الحملات في اللجنة خطأ ويقول مرة اخري اذا شكلوا نقابة يمكن ان يشتركوا.. الله تنتقي المصلحة بتشكيل النقابة

ويقول يحق لمجلس الوزراء ان يختار.ز لقد قدمنا تعديلا لعلاج الثغرات التي طرحها الوزير ..الوزير ما يسمع حديثنا

يوسف الزلزلة :احنا مو جايين نختلف مع الحكومة احنا في قارب واحد ودنا نطلع بشي فيه منفعة للجميع وهدف وغاية للكل ...اشراك اثنين من اصحاب الحملات في اللجنة العليا فيه منفعة للوزارة لاطلاعها علي المشاكل التي تواجه الحملات

المجلس يوافق علي مقترح بقفل باب النقاش علي قانون الحج والعمرة والتوجه مباشرة الي التصويت علي التعديلات المقدمه علي المواد مباشرة

المجلس يرفض جميع التعديلات علي المقدمة علي المادة الاولي لقانون الحج والعمرة ويقرها كما جاء في المداولة الاولي :ونصها كالتالي تشكل بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية لجنة تسمي اللجنة العليا للحج والعمرة ويصدر بتشكيلها قرار من مجلس الوزراء بناء علي عرض وزير الاوقاف وتضم في عضويتها مندوبين عن كل من وزارات الاوقاف والداخلية والخارجية والصحة وكذلك بلدية الكويت والادارة العامة للطيران المدني ولمجلس الوزراء ان يضم لعضويتها اعضاء عن جهات اخري

ويرفض المجلس التعديل المقدم بان يمثل اصحاب حملات الحج والعمرة بعضوين في اللجنة العليا للحج والعمرة

المجلس يوافق علي المادة 7 ونصها:في حالة ثبوت المخالفة من صاحب الترخيص يتم توقيع احد الجزاءات الاتية عليه : الانذار —تسييل كل او بعض قيمة خطاب الضمان المقدم من المرخص له —رد المبالغ التي حصل عليها من الحاج او المعتمر في حال عدم تقديمه لخدمة معينة او التقصير فيها

—وقف الترخيص لمدة لا تزيد عن 3 سنوات —الغاء الترخيص